

مؤتمر الوحدة الأوروبية والتنمية
الاقتصادية فى العالم العربى
(القاهرة، ١١-١٢ / ٢ / ١٩٩٢)

المركز الاقليمى
للتحكيم التجارى الدولى
القاهرة

معرض موجز

حول

مستقبل الهجرة العربية فى أوروبا

والوحدة الأوروبية

(موضوع اللجنة الرابعة فى المؤتمر)

اعداد

محمد الأمين فارس
منظمة العمل العربية

مقدمة

تسعى المجموعة الأوروبية بخطى ثابتة نحو التوحد، مدققة في جميع تفاصيل لبنات الوحدة . وهي في سعيها الحثيث تتجاهل مايمس المهاجرين من خارج المجموعة وفي مقدمتهم المهاجرين العرب . وهو تجاهل مريب اذ يقابله اهتمام محموم في وسائل الاعلام الأوروبية بالهجرة العربية ، وتصدر لهذا الموضوع في برامج الأحزاب ، خاصة المحافظة منها ، في ربوع أوروبا .

وتقوال علامات ماسيكون عليه وضع المهاجر العربي في أوروبا الموحدة ليس بدأ باعلان الوحدة ولكن منذ السبعينيات وخاصة منذ توسيع مجموعة السوق من اقرار الوحدة الاقتصادية والنقدية . وجميع العلامات تدعم القلق العربي وتشير تساؤلات حرجة ومخيفه أكثر في تقديمها اجابات شافيه .

وترقب مياه البحر الابيض المتوسط ذلك بتحفز وكأنها تستعد لوظيفه عزل بعد أن كانت مهمتها الوصل دائما .

وفي هذا العرض الموجز لمحده عن وضع قرابة ثلاثة ملايين مهاجر عربي يعيشون في أوروبا أوضاعا قلقة في انتظار الحدث الكبير: انتظار حكم قاطع في حين ينشغل فيه محاميهم بهمومه التي لاتنقطع .

وهو عرض قاصر يساعد على التفكير وربما التقدم في أعمال اللجنة الرابعة للمؤتمر دون أن يكون بديلا عن دراسة معمقة قد تكون بين أيدي المشاركين فيه .

واحكام المحور الرابع للمؤتمر بوضع المهاجرين العرب في أوروبا الموحدة استكمال منطقي أمين لوحدة المصالح العربية الحيوية في علاقتها بأوروبا . والمدخل الوحيد لضمان حقوق المهاجرين العرب وهو مدخل يقع جملة المصالح العربية متوازنة في علاقة متكافئة مع أوروبا .

ولعله يحسن التذكير بأنه لاجال لاسقاط وضع الهجرة في بلداننا على وضع الهجرة العربية في أوروبا . فهذه لاتطلب قوانين استثنائية ومعاملة تفضيلية لكنها تأمل في حمايتها بتطبيق سليم للقوانين والدساتير النافذة في أوروبا نفسها ..

(١) يقدر حجم الهجرة العربية فى بلدان السوق الأوروبية المشتركة ما ينيف عن الثلاثة ملايين ، بينهم قرابة المليون وربع المليون من العمالة ولايدخل فى هذا التقدير مجمل الجاليات العربية فى أوروبا ذات الأصول العربية أو الطلبة أو ذوى الإقامة المؤقتة للسياحة . وقد تبلغ الجالية ذات الأصل العربى وبالتحديد الجزائرى منها خاصة قرابة ٤٠٠ ألف فى فرنسا وحدها . كما أن أعداد الطلبة العرب قد تزيد عن ٥٥ ألف فى فرنسا فقط (الرقم يعود لعام ١٩٨٧) .

(٢) وليس من اليسير الوصول الى تقدير متفق عليه لتضارب البيانات الاحصائية الأوروبية حسب مصادرها (داخلية / تعداد / مسح ودراسات / ادارات الهجرة) و لاختلاف التعريفات وانتشار الجنسية المزدوجة بين المهاجرين العرب ، ولضعف بيانات بلدان الارسل العربية كفالبية بلدان الارسل الاخرى .

(٣) والهجرة العربية توجد ضمن هجرة كبيرة لبلدان السوق الاثنى عشره ويسمى البعض هذه الهجرة " بالقبيله الثالثة عشرة " فحجم الهجرة الكلية الى بلدان السوق يتجاوز ١٣٧ مليون وبذلك يفوق حجمها سكان ستة بلدان أوروبية منفردة (بلجيكا - الدانمارك - اليونان - ايرلندا - اللكسمبورغ - البرتغال) الا أن نسبة عالية من هؤلاء المهاجرين هم من بلدان المجموعة الأوروبية نفسها (٥ ملايين) ومع ذلك يبقى حجم الهجرة من خارج بلدان المجموعة أكبر من حجم سكان ثلاثة بلدان مجتمعة (اللكسمبورغ ، الدانمارك ، ايرلندا) .

ومع أهمية الهجرة فى بلدان المجموعة الأوروبية الا أن الهجرة العربية تبقى متواضعة فهى لاتمثل أكثر من ١ ٪ من مجموع السكان فى أوروبا البالغ ٢٢٠ مليون .

(٤) ويشار غالبا الى الهجرة العربية فى أوروبا بأنها " هجرة مغربية " وهى اشارة صحيحة بعض الصحة . فالهجرة من بلدان المغرب العربى الثلاثة تمثل

٨٢ ٪ من اجمالي الهجرة العربية وتبلغ نسبة نصيب البلدان الثلاث فى الهجرة العربية كما يلى : المغرب : ٣٦ ٪ ، الجزائر ٣٤ ٪ ، تونس ١٢ ٪ . أما باقى البلدان العربية فلا تمثل أكثر من ١٨ ٪ من مجموع الهجرة العربية .

(٥) الا أنه تجدر الملاحظة بأن الهجرة العربية هى بالفعل هجرة مغربية فى الأساس ، لكن فى حالة فرنسا فقط . ففى فرنسا يتركز ٩٥ ٪ من المهاجرين الجزائريين ونصف المهاجرين المغاربة وقرابة ٦٥ ٪ من المهاجرين التونسيين . وبذلك تستحوذ فرنسا على رصيد من المهاجرين العرب تبلغ نسبته ٦٠ ٪ . ليتوزع الباقي على بلدان السوق الأخرى الاحدى عشر بنسب متقاربة : بلجيكا (٧ ٪) هولندا (٦٥ ٪) ، بريطانيا (٨٥ ٪) ، ألمانيا (٥٥ ٪) ، ايطاليا (٥ ٪) ، أسبانيا و اليونان (٣ ٪) لكل منهما . ولباقي بلدان المجموعة الأربعة (٤٢ ٪) .

(٦) وبالملاحظة السابقة فقد ينظر الى الهجرة العربية بجانبها : جانب خاص يربط بلدان المغرب العربى الثلاثة بفرنسا ويعتمد على معطيات تاريخية استثنائية تعود الى فترة الاستعمار الفرنسى وتحديدا الى الحرب العالمية الأولى عندما اقتادت بصورة قسريه ١٨٤ ألف عامل من المغرب العربى للعمل فى المصانع الفرنسية اضافة الى استدعاء ٢٩٤ ألف للانخراط فى الجيش الفرنسى وما تلا ذلك فى الحرب العالمية الثانية ولانعكاس اعتبار الجزائر أرضا فرنسية حتى ١٩٦٢ ، وما تبع ذلك من هجرة كثيفة للمعمرين الفرنسيين مع بداية استقلال الجزائر (قرابة المليون) وهجرة المتعاونين الجزائريين مع فرنسا وهم الذين أصبحوا يشكلون الآن جالية قد تبلغ ٣٠٠ ألف .

(٧) أما الجانب العام فهو الهجرة من أجل العمل التى شملت عمالا من بلدان المغرب العربى وغيرهم من العرب الى فرنسا وغيرها من بلدان السوق ، ويلاحظ هنا أن هذه الهجرة كانت متجهة أساسا الى فرنسا خلال الفترة (١٩١٤-١٩٧٤) ثم منذ الستينيات تحولت نحو بلجيكا وهولندا وألمانيا ومنذ السبعينيات والثمانينيات بدأت تتجه نحو ايطاليا وأسبانيا . ويلاحظ أيضا أنه منذ منتصف السبعينيات وبعد توقف الهجرة الرسمى فى ٧٣-١٩٧٤ مالت الهجرة الى الوجود بدون أوراق (هجرة غير شرعية) أو الالتحاق بالمعيل (جمع شمل الأسر) .

(٨) وبالرغم من إيقاف الهجرة عند ١٩٧٥ إلا أن باب الهجرة لم يكن موصداً بالكامل بل مواربا نفذ خلاله عشرات الآلاف من أبناء المغرب الأقصى بصورة خاصة واستمرت في نفس الوقت الهجرة الموسمية وتم قبول طلبات هجرة باعداد محدودة وقدم ٥٠ ٪ من أصحابها من المشرق العربي (عام ١٩٨٨ كمثال) مما خفف طابع الهجرة المغاربي يضاف الى ذلك طلبات اللجوء السياسي التي مازال تشير الكثير من الجدل .

(٩) ومنذ خمسة أعوام تقريبا تغير تيار الهجرة وفئات المهاجرين العرب ففي ١٩٨٧ على سبيل المثال قدم ٤٩ ٪ من المهاجرين العرب الجدد الى فرنسا من لبنان وكان نصيب الجزائر وموريتانيا وتونس معا في تلك السنة لايتجاوز ١٦٦ ٪ واحتفظ المغرب الأقصى بنسبة هامة (٣٠ ٪) والهجرة الحديثة أصبحت تميل الى أن تكون هجرة كفاءات وهي صفة ٦٨ ٪ من الهجرة العربية في حين استمرت الهجرة الايبيرية (أسبانيا والبرتغال) لمحدودي المهارة فالكفاءات بينهم لم تزد نسبتها عن ٣٩ ٪ .

(١٠) واتجاه الهجرة العربية العام بدأ يأخذ طابعا عربيا ويتحلل من آثاره التاريخية التي تربطها بالمغرب العربي . ويتم تشكيل الهرم العمري للمهاجرين ليتجه نحو الانتظام بعد أن كان يتبع عن الفئات العمريّة الشابة . وكاد ينحصر للذكور وأصبح طابع الهجرة يميل للتأنيث نتيجة جمع شمل الأسر وافتحام المرأة العربية المهاجرة سوق العمل .

(١١) وقد انتهجت سياسات منظمة في البلدان الأوروبية الرئيسية المستقبلية للهجرة خاصة منها فرنسا وبلجيكا وألمانيا تحرض على العودة بشتى الوسائل ومنذ السبعينيات . ومن بين تلك الوسائل الحوافز المادية ، وبرامج التدريب الصورية ، والترحيل التعسفي وزيادة الضغط النفسي من خلال الحوادث العنصرية ضد العرب . ولم تحقق تلك السياسات نجاحا طويلا فإذا كانت قد نجحت في عودة قرابة ٢٠٠ ألف عربي من فرنسا بين عامي ٧٧-١٩٨٨ فانها تكاد تكون قد استنفذت الرصيد القابل للعودة وأصبحت جميع برامج العودة سرايا دفع بالبلدان الأوروبية للتخلي عنها .

(١٢) وبجانب سياسات العودة نشطت برامج ادماج المهاجرين العرب وبقيت هذه البرامج وحدها فى الميدان لكن دون نظرة متناسقة . وأن لتلك البرامج أن تنجح والتفرد الثقافى يثير الشبهات وتمسك المهاجرين بدينهم يثير الريبة والضغينة لدى فئة عريضة من الأوروبيين وتدریس اللغة العربية يحاصر فينحصر .

(١٣) وقد استخدم وضع المهاجرين العرب كوسيلة لصراع التيارات السياسية ومادة مفضلة للاعلام وعنوان برامج الاحزاب اليمينية المتطرفة التى تكسب مع الزمن المزيد من المؤيدين . وقد نهض شعور عدائى للعربى فى مناسبات ^{عربية} عليقة يربط بين وقائع التاريخ المترامية فى الزمان . فترتبط معركة (بواتيه) أو بلاط الشهداء والحملات الصليبية برفع أسعار النفط فيما عرف بالدمومة البترولية الأولى والثانية . ثم يشدد الربط مع قيام جمهورية اسلامية فى ايران وانتشار حوادث تفجير فى بعض المدن الأوروبية وظهور تيارات سلفية فى العالم العربى . كل ذلك أفصح عن نظرات حقد للعربى توارت سنوات البحوث الاقتصادية الأوروبية التى امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧٥ (وهى السنة التى سجل فيها أول انخفاض حقيقى لدخل الأوروبى) وبدأ يحل كبديل عن نظره الاستخفاف للعربى والمسلم نظره خوف وارتياب .

(١٤) هذه النظرة الجديدة أملت واقعا جديدا فى الممارسة اليومية . وأصبحت سحنة العرب السمراء المميزة مشارك فى كل ركن فازدادت حملات التفتيش والمداهمة والتحقق من الهوية ، وأصبحت سببا وجيها فى اختفاء فرص العمل أمام مكاتب التشغيل ، ومبررا اضافيا للاستغناء عن العمل . وأصبح التمييز بين حامل الجنسية الأوروبى والمقيم الأجنبى للعمل فضيلا اذا كانا يكتسيان بنفس الجلد .

(١٥) ومع ذلك بقيت القوانين الأوروبية حامية لحقوق الانسان ، مهينة للمساواة نابذة للتفرقة العنصرية . ومع القوانين نشطت الحركات الداعية للمساواة ولحماية المهاجرين ومناهضة التفرقة . كما تجمع المهاجرون العرب فى مئات الجمعيات للتعبير عن ذاتهم ومحاولة حماية حقوقهم التى يكفلها القانون .

- فرص التشغيل التي تتضاءل أمام المهاجرين العرب لصفة العربي فيهم
ولاتجاه أوروبا للتحديث وتشغيل الشباب "المتمدرس" ولانفتاح أوروبا
أمام العائلة الأوروبية من المحيط الى الأورال .

- مشاكل خاصة بالجيل الثانى للمهاجرين العرب ويأتى فى مقدمتها قضية
الهوية الثقافية والدينية وآفاق المستقبل وفرص الاندماج المعسب
و"العودة المستحيلة"

- تقريب الفجوة بين روح الدساتير والقوانين والممارسة اليومية بما
تحمله من سمات عنصرية وعلامات نبذ تتبخر معها الحقوق وتتدعم
الواجبات .

(١٩) ومخاوف الهجرة العربية من انعكاسات الوحدة الأوروبية لها ما
يبررها فأشار هذه الوحدة بدأت ليس مع موعد الوحدة السياسية فى ١٩٩٢، ولكن مع
توسيع السوق بانضمام البرتغال وأسبانيا فى ١/١/١٩٨٦ الى السوق الأوروبية
المشتركة .

(٢٠) فبلدا شبه الجزيرة الايبيرية مصدران هامان للهجرة . فأسبانيا
ماتزال تعاني من معدلات بطالة عالية (حوالى ٢١٪) ولديها قرابة ١٤ مليون
مهاجر فى أوروبا و ٢ مليون فى باقى العالم . أما البرتغال فمع حجم السكان
المتواضع (حوالى ١٠ مليون) فقد هاجر منها حوالى ٤ ملايين ثلثهم فى أوروبا
وسوف تبقى عائدات المهاجرين هامة اذ أنها تغطى ٥٠٪ من العجز فى ميزان
مدفوعاتها .

(٢١) واتفاقيتا الانضمام الموقعتان فى ١٢/٦/١٩٨٥ والمحتوية كل منهما
على مايزيد عن ٧٠٠ صفحة تضمنت تفاصيل خاصة بالهجرة . فهما تنصان على أن التمتع
بحرية التنقل للأسبان والبرتغاليين يبدأ تطبيقه كاملا ابتداءً من عام ١٩٩٣ وهددت
اللوكسمبورغ الموعد الى ٣١/١٢/١٩٩٥ . وأعطى الحق لافراد العائلات الايبيرية
المقيمة أثناء توقيع الاتفاق حق ممارسة نشاط ماجور ابتداءً من ٣١/١٢/١٩٩٠ . وحق
حرية التنقل والعمل كفه ميثاق روما الشهير (١٩٥٧/٣/٢٥) وبشكل خاص المادة ٤٨،

منه . وقد تدعم هذا الحق في مناسبات عديدة من بينها تأكيد رؤساء دول وحكومات المجموعة في يونيو /حزيران ١٩٨٤ على أن " تحسين أوضاع المهاجرين من البلدان الأعضاء أحد الوسائل المفضلة لتحقيق (أوروبـا المواطنين) بصورة فعلية " .

(٢٢) ودون انتظار لحلول موعد عام ١٩٩٣ فقد بدأ تطبيق مادة أخرى في

ميثاق روما (حرية نقل مكافأة الخدمات

وقد سمح تطبيقها بتشغيل برتغاليين في شركات برتغالية عاملة في السوق . كما ألغيت الحاجة لجوازات السفر بالنسبة للمهاجرين الموسميين وحرية التنقل لمدرسي اللغتين الأسبانية والبرتغالية ، إضافة الى العديد من الاجراءات الأخرى .

(٢٣) وتأتى أهمية الهجرة الايبيرية في سياق هذا العرض الى تقارب سمات

الهجرة العربية والهجرة الايبيرية في أوروبا بصورة تجعل الأخيرة منافسة للأولى خاصة المنافسة غير المتكافئة بين الهجرة المغربية والبرتغالية . وحجم المهاجرين يتقارب في أوروبا عموماً . فرنسا تستقطب ٧٠ ٪ من الهجرة الايبيرية و ٦٠ ٪ من الهجرة العربية وتتقارب النسبة في بلجيكا (مغاربة - أسبان) وفي ألمانيا تميل النسبة لصالح الايبيريين وتكاد تنفرد البرتغال بالهجرة الى اللوكسمبورغ .

(٢٤) ومتابعة تأثير توسع السوق على الهجرة العربية يعطى مؤشرات

لانعكاسات الوحدة الأوروبية على نفس الهجرة . فاذا كانت الانعكاسات واضحة في مجال التنقل والتشغيل الا أنها بنفس الوضوح في المجال الثقافي والتعليمي . ففي فرنسا كان بجانب كل ١٠ أطفال ايبيريين ١٨ طفل عربى . ولتحقيق المساواة في الفرص كان يجب أن يكون بجانب كل عشرة مؤسسات تعليمية تدرس اللغتين الايبيريتين ١٨ مؤسسة تدرس العربية غير أنه يوجد من هذه سبع فقط . وفي التعليم الهامشى بجانب عشر مؤسسات ايبيرية هناك ٤ فقط للعربية . والاجراءات اللاحقة دعمت هذا التباين وأعيد تخصيص الموارد لصالح العضوين الجديدين وجالياتهما . وفي مقدمة الموارد الصندوق الاجتماعى الأوروبى الذى يخصص لتقليل الفوارق الاجتماعية في مجالات هامة بين أبناء بلدان السوق .

(٢٥) قد لا يكون من باب الصدفة البحتة أن يعقد اتفاق " شنفون " فى نفس الوقت الذى وقعت فيه اتفاقيتا انضمام البرتغال وأسبانيا الى السوق . هذا الاتفاق الموقع فى ١٤/٦/١٩٨٥ أبرم بين خمسة بلدان فقط هى فرنسا - ألمانيا - بلجيكا - هولندا - اللوكسمبورغ . واعتبر كثير من الأطراف بأنه اختبار لأوروبا الموحدة فى مجال حرية التنقل والأمن .

كان من المقرر أن ينفذ مع بداية ١٩٩٠ غير أن تنفيذه تأجل لأسباب عدة فلم يعد للتوقيع الا فى ١٣/١١/١٩٨٩ وكان يتوقع تقديم نص نهائى له فى منتصف ١٩٩١ . ولعل من أسباب التأخير الواضحة قيام أوروبا الموحدة وحرص الجهات الأمنية على اجراءات تعويضية عن الغاء الحدود الداخلية بين البلدان الخمس غير أن أشاره بدت واضحة فى مؤتمر " ماستريخت " .

والحقيقة أن هذا الاتفاق قد كرس لرقابة الهجرة غير المرغوبة (اللاشرعية) والسيطرة المشتركة على حركة اللجوء السياسى . ورأت فيه المنظمات الانسانية بأن الاتفاق بفتحه الحدود يمثل مانعا أمام اللاجئين وطالب المجتمعون حول حق اللجوء فى جنيف فى ٧-٨/١٠/١٩٨٩ بالغاء اتفاق شنفون .

(٢٦) جاء اجتماع دبلن (١٤/٦/١٩٩٠) ليكرس جانبا من اهتمام (شنفون) وهو تنظيم حق اللجوء وقد أجمعت فيه بلدان السوق (باستثناء الدانمارك) على وضع مقاييس موحدة لحق اللجوء والاكتفاء بنظر حق اللجوء لكل حالة فى بلد واحد ليكون هو موقف باقى البلدان فى هذه الحالة . وقد بدى انشغال الأوروبيين كبيرا بهذا الجانب حتى أنه نعت بأنه لا يقل أهمية عن الجهد المشترك لمقاومة الارهاب والمخدرات وكان للعدد الكبير لطلبات اللجوء الضخم أثره الفعال اذ بلغ هذا العدد ٢٢٠ ألف عام ١٩٨٩ (فى ألمانيا ١٢١ ألف وفى فرنسا ٥٩ ألف) .

(٢٧) ومنذ شهر توجت جهود بلدان المجموعة بنتائج مؤتمر " ماستريخت " فقد أقر هذا المؤتمر ميثاق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية ووضع آلية دقيقة لتحقيقها من خلال انشاء البنك المركزى الأوروبى (١٩٩٨) واعتماد الايكو عملية موحدة ١٩٩٩ ونصف البلدان جاهز لتحقيق ذلك مع حلول ١٩٩٦ .

بجانب هذه النتيجة الباهرة فمن الاتفاق على سياسة دفاعية وأمنية تـثبت الوجود الأوروبي فى أحداث العالم .

وفى الجانب الاجتماعى الذى يهمنى فقد أقرت المجموعة اصدار تشريعات ملزمة وهو موقف جماعى انسحبت منه بريطانيا الوفية للسياسة التاتشيرية المحافظة وهو أكبر اجماع حصل حول القضايا المطروحة .

(٢٨) وقد بدت أوروبا بعد المؤتمر وكأنها "أوروبا اجتماعية" وتضم ١١ بلداً و" أوروبا نقدية" وتضم ٧ بلدان و" أوروبا أمنية" وتضم ٨ بلدان (بفضل اتفاق شتقن السابق) .

وظهرت آفاق المستقبل القريب محملة بتوسيع العضوية ربما الى تركيا العضو المشارك فى السوق وفى المستقبل المتوسط ربما تصبح أوروبا فسيحة تمتد من المحيط الى الأورال لتضم بلدان أوروبا الشرقية سابقا . كما ظهر من نتائج المؤتمر اصرار على الحاق البلدان الأقل نمواً بالمجموعة وهو أمر يزيد من ارتباط أوروبا اللاتينية ببقية أوروبا وقد يؤدي ذلك الى الاستغناء عن بعض الروابط التى تشدها الى جنوب البحر الأبيض المتوسط .

ومع نهاية المؤتمر بقى السؤال الحيوى حول مكانة الهجرة من خارج المجموعة الأوروبية فى أوروبا الموحدة مطروحا كما كان قبله .

(٢٩) والمعمل الأوروبى الذى يعمل حثيثا بنظام دقيق لتحقيق أوروبا الموحدة لا ينفذ منه ما يخطط لمستقبل المهاجرين من خارج المجموعة خاصة منهم المهاجرين العرب فى أوروبا . وهو أمر يبرر انشغال المسؤولين العرب المعنيين بالهجرة وقد عبر عنهم وزير خارجية المغرب فى افتتاح الدورة الثانية للجنة التعاون بين المغرب والمجموعة الأوروبية يوم ١٩٨٩/٤/٢٤ حيث قال : "لو رحب المغرب بالميول الحالية الرامية الى بروز (أوروبا اجتماعية) فإنه يبقى منشغلا جدا بالسكوت الذى يخيم على مسألة الوضع القانونى المقبل للآلاف المستقرين من مواطنينا فى مختلف بلدان المجموعة " .

(٣٠) ومشروع " أوروبا الاجتماعية الموحدة " يشير تساؤلات محددة منها

- أ - توجهات أوروبا الموحدة .
- ب - التشريعات الموحدة والتوافق مع التشريعات الوطنية .
- ج - مراقبة الدخول .
- د - الإقامة .
- هـ - جمع شمل الأسر .
- و - فرص التشغيل .
- ز - الحقوق السياسية .

(٣١) لقد بدت أوروبا وهي ترنو الى الشمال والشرق بصورة متزايدة والشغل الأوروبى ^{ينتمثل} بنفس الاتجاه . فأوروبا اللاتينية المطلة على البحر الابيض المتوسط يشدها الشمال فى اطار التكامل وقاطره ألمانيا الموحدة تضع نصب عينها الأورال وليس مضيق جبل طارق . فهل تعنى الوحدة الأوروبية التحلل من التزامات صاغتها أحداث قرن من الزمان مع بلدان جنوب البحر الأبيض . وهل يتحول هذا البحر من وظيفة الوصل الى مهمة العزل .

(٣٢) وماذا يحكم التشريع الأوروبى ، هل هو القاسم المشترك بين التشريعات الوطنية فى المجال الاجتماعى . ان ذلك يعنى الحد الأدنى فى مستويات العمل النافذة وبالتالي تجميع للأسوأ فى جميع التشريعات الأوروبية وماذا عن الالتزامات المقننة بصورة ثنائية أو جماعية مع بلدان المصدره للهجرة ؟

(٣٣) والحدود الداخلية نفاذه لحركة حرة للأشخاص فهل تشمل هذه الحرية المهاجرين من خارج المجموعة ؟ أن الحقوق الداخلية التى سوف تغدو وهمية تبقى حقيقية للمهاجرين العرب بل ^{أن} الرقابة الأمنية على الحدود الداخلية سوف تبرز الطابع العنصرى اذ سوف يكون لمامح العابرين الدور الهام فى توجيه الرقابة .

(٣٤) واذا كانت الإقامة تتفاوت حاليا بين ١٠ أشهر أو سنة قابلة للتجديد فى اليونان و١٠ سنوات لفئات من المهاجرين فى فرنسا ونأخذ مظهرا آخر فى بريطانيا فبأى معيار تحدد مدة الإقامة فى أوروبا الموحدة .

(٣٥) وتكيف حرية جمع شمل أسر المهاجرين وأحقية أفراد العائلة فى العمل بسبب ظروف كل بلد فيشتد شرط السكن اللائق وعدم المساس بالأمن العام والصحة العامة فى بلدان وتنفرج فى بلدان أخرى فما هى الترجمة العملية لتلك الشروط اذا تم الاتفاق عليها أصلا .

(٣٦) وتعطى الأولوية فى التشغيل فى أوروبا الموحدة الى مواطنى أوروبا الموحدة بطبيعة الحال . فما مصير الرصيد الهائل من الهجرة الشرقية اذا تعثرت برامج اعادة الهيكلة الاقتصادية فى بلدانها . وما مصير فرص التشغيل للعرب اذا اتجهت أوروبا بتصميم لتطوير اداة انتاجها لتصبح المهارة العنصر الحاسم فى التشغيل وما نصيب العرب من فرص التدريب الفعلية . وما مصير البلدان العربية اذا فتح باب الهجرة للكفاءات فيها .

(٣٧) وأية حقوق سياسية سوف يعترف بها للمهاجر على مستوى المجالس الاستشارية والمجالس البلدية والمجالس النيابية . أى توفيق ممكن بين المستويات المختلفة للبلدان الأوروبية الحالى . واذا كانت هذه الحقوق تعنى قدرا من المواطنة ، فأية درجة من المواطنة سوف تمنح للمهاجرين العرب .

(٣٨) اذا كانت العشرات من التساؤلات بقيت حتى الآن دون اجابات فلن يكون فى جنوب البحر الأبيض الا رجوع صدى لتلك التساؤلات . ولقد كان الأمل معقودا على الحوار العربى الأوروبى لتمتين العلاقة بين ضفتى البحر غير أن مسيرة عقد ونصف من الحوار يعطى ملامح مهزلة أشارت سخريئة أحد القيميين الأوروبيين عليه .

وتبقى الارادة الذاتية لبلدان المغرب العربى فى سعيها للتوحد ومواجهة المصير المشترك بعزم واحد . . فما هى فرص نجاح هذا التوحد فى الجهد .

(٣٩) ان مصالح أوروبا الموحدة الحيوية فى العالم العربى تزحزحت من مغرب العالم العربى الى شرقه كما تبين ذلك لوحة التبادل التجارى ولائحة المديونية

فهل تجزئة القفايا والعلاقات العربية الأوروبية يخدم التجزئة ويكسر
الضعف أم يقدم طوق نجاة لن يقاوم طويلا تلاطم الأمواج ليكون المصير
المحتوم الجزء بعد الآخر كما تفعل سكرات الموت فى الجسم الفانى .

محمد الأمين فارس